قراءة مختصرة

أبرز المعاهدات التي كان لها تأثير على كامل منطقتنا

نبدأ بمعاهدة سيفر / 1920 / التي أبرمها دول التحالف مع تركيا في باريس بتاريخ أغسطس /آب 1920 ، وهي وثيقة تؤسس لمفهوم الدول القومية والطائفية للشعوب الذين طالبوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية ، بحيث اعترفت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بحق الشعوب التابعة للدولة العثمانية بتقرير مصيرهم وحق الكرد الموزعين بين ((إيران وتركيا والعراق)) بإقامة دولتهم القومية ، بينما الكرد السوريين المنتشرين شرق الفرات فقد منحتهم هذه الاتفاقية حق إقامة إدارة ذاتية تتبع سورية كدولة مركزية وفق شروط خاصة متعلقة ببقية مكونات الشعب السوري التي تعيش في تلك المنطقة .

وللحديث عن السياق التاريخي لهذه الاتفاقية لابد من الحديث - باختصار - عن معاهدات مرتبطة بآثارها السياسية والقانونية بهذه الاتفاقية وأثرهم على المنطقة ، لكن قبل الحديث عنها لابد من التنويه إلى أنه : ي

1 - لا يمكن فهم الاتفاقيات والمعاهدات إلا من خلال استرجاع الظروف التي أبرمت فيها ومن ثم قراءتها وفق الظروف الراهنة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية الدولية

2 - إن أطراف المعاهدات والاتفاقيات الدولية هم شخصيات معنوية ، أي دول ذات كيانات سياسية ، وليس أحزاب سياسية او مجموعات مسلحة

3 - الاتفاقيات والمعاهدات ملزمة بآثارها السياسية والقانونية للدول الموقعة عليها فقط ، ولا يمتد أثرها لغيرهم من شخصيات القانون الدولي الذين لم يكونوا طرفا فيها

تأسيساً عليه فإن اتفاقية سيفر :

1 - أبرمت بين الدولة التركية وبين دول الحلفاء، في ظروف دولية شهد فيها العالم تغيرات كبيرة فرضتها (القوى المنتصرة) دول الحلفاء على قوى دولية مهزومة أي دول المحور ومنها الدولة العثمانية

2 - تزامنت ظروفها مع تراجع مفهوم الدولة الإمبراطورية بمفهومها الديني والقومي ونمو فكرة الدول الوطنية بحدودها الوطنية الجديدة

3 - تزامنت مع تفكك الدولة العثمانية كدولة خلافة دينية مع تنامي لديها لمفهوم الدولة القومية ممزوجا بمفهوم الدولة الوطنية بحدود سمح برسمها الدول المنتصرة بحينها

مع ملاحظة

انه لايمكن فهم اتفاقية سيفر بمعزل عن اتفاقيات سبقتها أو تزامنت معها أو جاءت بعدها ، ومنها المعاهدات التالية :

اولا : معاهدة سايكس بيكو

عام 1916 وهي معاهدة سرية أبرمت بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية وإيطاليا على اقتسام منطقة الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا ولتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا وتقسيم الدولة العثمانية التي كانت المسيطرة على تلك المنطقة في الحرب العالمية الأولى.

ثانيا : معاهدة لوزان الأولى

عام 1923 وجاءت فكرة عقد معاهدة لوزان بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها الحكومة التركية الجديدة على الجيش اليوناني، وبذلك ظهرت تركيا كدولة فتية قوية لأول مرة بعد قرنين، وقامت الحكومة الجديدة بتحسين العلاقة مع جارها الاتحاد السوفياتي، وعقدت مباحثات المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام 1922 وبداية العام 1923، والفترة الثانية استمرت ما بين ربيع وصيف عام 1923.
نصت هذه المعاهدة على أن تتعهد أنقرة بمنح سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، من غير أن ترد أية إشارة لمفهوم الدول القومية او الطائفية ولا إلى معاهدة سيفر.

ثالثاً : معاهدة لوزان الثانية

عام 1923 وقعت في لوزان بسويسرا بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وتألفت هذه المعاهدة من 143 مادة إعادة بموجبها تم تنظيم العلاقات بين تلك الدول ووضعت هذه الاتفاقية حدا للإمبراطورية العثمانية ، وقد سُميت "معاهدة لوزان الثانية" لتمييزها عن اتفاقية لوزان الأولى (معاهدة أوشي) الموقعة في 18 أكتوبر/تشرين الأول عام 1912 بين إيطاليا والدولة العثمانية، والقاضية بانسحاب الأخيرة من ليبيا لصالح إيطاليا
معاهدة لوزان" مؤلفة من 143 مادة موزعة على 17 وثيقة ما بين "اتفاقية" و"ميثاق" و"تصريح" و"ملحق"،" وتناولت :
(بالنسبة لتركيا)
1 – نظمت ترتيبات الصلح بين الأطراف الموقعة على المعاهدة، وإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينها "وفقا للمبادئ العامة للقانون الدولي"واسست لما عُرف لاحقا بـ"الجمهورية التركية العلمانية "بعد إلغاء نظام الخلافة الإسلامية.
2 – رسّمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركية التي حافظت على ضم إسطنبول الغربية، وتضمنت بنودا تتعلق بتقسيط ديون الدولة العثمانية.
3 – قضت بأن تتخلى تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام ((باستثناء مدن كانت تقع في سوريا مثل أورفا وأضنة وغازي عنتاب وكلس ومرعش)) أي اكسبتها مناطق جديدة في سورية ثم تلا ذلك سنجق لواء اسكندرون.
(بالنسبة لسورية)
من المعروف بأن سورية في تلك المرحلة كانت تعيش مرحلة الاستقلال عن الخلافة العثمانية دون أن تتبلور لديها رؤية سياسية واضحة عن مفهوم الدولة الدينية او القومية او الوطنية في وقت سارعت فيه الدول المنتصرة في الحرب العالمية بإدخالها مع بقية الدول تحت مفهوم الانتداب بين تجاذبات انكليزية – فرنسية رافقها كثير من التحولات.

رابعاً : اتفاقية أضنة

بعام 1998 أبرمت اتفاقية سرية بين تركيا والنظام السوري تتضمن بنود أبرزها السرية وقد تسرب منها ماخلاصته ما يلي:

1- تعاون سوريا التام مع تركيا في "مكافحة الإرهاب" عبر الحدود، وإنهاء دمشق جميع أشكال دعمها للحزب الكردستاني، وإخراج زعيمه أوجلان من ترابها، وإغلاق معسكراته في سوريا ولبنان (كان آنذاك خاضعا للوصاية السورية المباشرة)، ومنع تسلل مقاتليه إلى تركيا.
2- احتفاظ تركيا بـ"حقها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس" وفي المطالبة بـ"تعويض عادل" عن خسائرها في الأرواح والممتلكات، إذا لم توقف سوريا دعمها للحزب الكردستاني "فورا".
3- إعطاء تركيا حق "ملاحقة الإرهابيين" في الداخل السوري حتى عمق خمسة كيلومترات، وقيل تسعة كيلو متر و"اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر".
4- اعتبار الخلافات الحدودية بين البلدين "منتهية" بدءا من تاريخ توقيع الاتفاق، دون أن تكون لأي منهما أي "مطالب أو حقوق مستحقة" في أراضي الطرف الآخر.
مع ملاحظة ان هذه الاتفاقية لم تعرض على مجلس الشعب لتصديقها
على إثر توقيع اتفاق أضنة تحولت علاقات أنقرة ودمشق من ذروة التوتر إلى "نقطة التقارب" التدريجي ثم المتسارع، وصولا إلى الدخول في "حوار إستراتيجي" كان من نتائجه تأسيس مجلس أعلى "للتعاون الإستراتيجي"، والدخول في عشرات الاتفاقات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتعليمية والسياحية، وتبادل عشرات الزيارات الرسمية على أعلى المستويات.
وفي 16 سبتمبر/أيلول 2009 اتفق البلدان على تأسيس "مجلس التعاون الإستراتيجي التركي السوري" - من خلاله وفور تشكيله - تم توقيع ما يزيد على 30 اتفاقية و10 بروتوكولات ومذكرات تفاهم، تشمل مجالات حيوية من بينها الدفاع والأمن والاقتصاد والصحة والنقل، كما وقعتا اتفاقية قضت بإلغاء تأشيرات الدخول لرعاياها
ثم ما لبثت هذه العلاقات أن تدهورت تدريجيا بسبب الثورة السورية .

الخلاصة :

1 – اتفاقية سيفر تحدثت عن كوردستان في تركيا والعراق وايران ، ومنحت الكرد السوريين حق إقامة إدارة ذاتية تتبع سورية كدولة مركزية وفق شروط خاصة متعلقة ببقية مكونات الشعب السوري التي تعيش في تلك المنطقة ، وبالتالي لا يوجد في سورية لمفهوم دولة كردستان أو روج آفا أو غير ذلك من التسميات

2 – اتفاقية بريطانيا – تركيا عام 1925 تخلت بموجبها تركيا عن الموصل

3 – سوريا بسلطتيها السياسية والحكومية المشكلة – بحينه – لم تكن طرفا في هذه الاتفاقيات والمعاهدات

4 – فرنسا كدولة انتداب لا يحق لها إبرام اتفاق سياسي عن الدولة المنتدبة وفق نص الانتداب

5 – هذه الاتفاقيات والمعاهدات أبرمت في ظروف دولية مضطربة حكمتها القوة والغلبة ومصالح لاعلاقة لها بشعوب المنطقة

6 – تمت هذه المعاهدات في ظرف لم يتبلورمفهوم الدولة الوطنية وفق حدودها المعترف عليها دوليا وقبل ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 الذي كرس في مقاصده ومبادئه بضرورة احترام الدول لحدود دول الجوار

7 – اتفاقية اضنة لم تعرض على مجلس الشعب السوري لإقرارها وهي بذلك معدومة الشرعية تجاه الشعب السوري

تأسيسا على ما سبق :

1 – إن مفهوم الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم لمنطقتنا هو من الدرجة الأولى الذي لا يتعدى دور الدولة المنتدبة بتقديم خبرات إدارية تمكن الدولة المنتدبة من تسيير شؤونها بمفردها ، أي أنه لا يحق للجهة المنتدبة أن تتدخل في الشأنين (السيادي والسياسي) وبالتالي أي اتفاقيات او معاهدات في هذا الشأن تجريها الدولة المنتدبة تكون باطلة بطلانا مطلقا ولا ترتب اي أثر سياسي او قانوني على الدولة المنتدبة

ولما كانت سورية بعام 1920 قد أعلنت – حينها – استقلالها في المؤتمر السوري العام وارتضت بفيصل بن الحسين ملكا عليها وشكلت حكومة الركابي فهي بذلك تكون الجهة الوطنية التي يجب أن تكون طرفا في هذه الاتفاقيات والمعاهدات وهي ليست كذلك ، وبالتالي لا ينسحب أثرها عليها ، حتى ان كل الحكومات المتعاقبة لم تبرم مثل هكذا اتفاقات ما عدا حكومة الأسد الأب الذي أبرم اتفاقية اضنة

2 – أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات لابد من إعادة النظر وفق الظروف الدولية المستجدة تأسيسا على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس في اللجوء إلى القوة أو اقتناص الفرص

المشكلة – الآن – في أن سورية لا يوجد سلطة سياسية ومؤسسات سيادية تناقش هذه الاتفاقيات والمعاهدات بحسبان أن سورية تعاني من :

1 – نظام مجرم لا يعنيه سوى الاحتفاظ بالسلطة ولو على جزء من سورية

2 – معارضة سياسية رسمية لا يعنيها سوى تقاسم السلطة مع أي كان ولو كانت حصتها مجرد فُتات

3 – قوى انفصالية شوفينية وقوى راديكالية تحمل مشاريع سياسية لا تشبه سورية التاريخ والحضارة